الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5068 | الأحد 28 جمادى الآخرة 1446 هـ | 29 ديسمبر 2024 م | السنة السابعة عشرة

إلقاء القبض على عدد من «فلول نظام الأسد» جنوب اللاذقية

الشبكة السورية: عدد المعتقلين ولا يعرف مصيرهم يتجاوز 112 ألفا

فرق متطوعين تبحث في مقبرة جماعية لضحايا مدنيين قتلوا على يد نظام الأسد على طريق مطار دمشق

«وكالات» : قال رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان فضل عبد الغني إن عدد المعتقلين المختفين قسرا في سوريا بعد إفراغ السجون تجاوز 112 ألفا.

وأضاف عبد الغني، في تصريحات نقلتها عنه وكالة الأناضول أمس السبت، أن عدد المعتقلين المختفين قسريا في سوريا بلغ 112 ألفا و414، مشددا على ضرورة كشف مصير المختفين.

وذكر أن عدد المفرج عنهم وصل إلى 24 ألفا و200 شخص، وهو رقم تقديري، من أصل 136 ألف معتقل ومختف قسريا، وغالب الظن أنهمً قتلوا.

وقال عبد الغني «كانت مؤشرات عبر سنوات من عام 2018 أن نظام الأسد يقتل المختفين قسريا، ولدينا كم كبير من الأدلة منها أكثر من 3 آلاف بيان وفاة».

وأضاف أن هذه المعطيات تتغير بسبب متابعة من أفرج عنهم من سجون ومراكز الاحتجاز في المدن السورية المختلفة بعد تحريرها.

وفي 8 ديسمبر الجاري، سيطرت فصائل سورية على العاصمة دمشق مع انسحاب قوات النظام، وفرار الرئيس المخلوع بشار الأسد رفقة عائلته إلى روسيا، منهية 61 عاما من حكم حزب البعث، و53 سنة من حكم عائلة الأسد.

وشدد عبد الغني على ضرورة الكشف عن مصير المختفين، خصوصا مع عدم وجود أدلة تشير إلى أنهم ما زالوا على قيد الحياة، إذ لم يتم تسليم الجثث إلى ذويهم، وهذا بحاجة إلى بحث وجهود كبيرة.

وفي إشارة إلى صعوبة العثور على معلومات تبيّن مصيرهم، ذكر رئيس الشبكة أن النظام كان يقتل المختفين قسريا دون إخطار ذويهم، ثم يسجلهم في السجل المدني، فهناك تاريخان، الأول تاريخ اليوم الذي قتل فيه الشخص، والثاني هو التاريخ الذي سجل في السجل المدني، وقد يكون بينهما سنوات أو أشهر.

وأضاف عبد الغني أن هناك عشرات المقابر الجماعية في سوريا، وما كشف عنه هو عدد قليل جدا من تلك المقابر.

وقال إن المهمة الأولى حاليا هي البحث عن تلك المقابر والحفاظ عليها إلى حين مجيء لجان دولية مختصة لاستخراج الجثث، وفحصها وأخذ عينات منها ومطابقتها مع عينات المختفين قسريا.

وفي منتصف الشهر الجاري أفاد رئيس المنظمة السورية للطوارئ معاذ مصطفى بالعثور على مقبرة جماعية خارج العاصمة دمشق، تحوي ما لا يقل عن 100 ألف جثة لأشخاص قتلهم نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد، وذلك من بين عدة مقابر جماعية تم الكشف عنها بعد سقوط النظام.

وتشير التقديرات إلى مقتل مئات الآلاف من السوريين منذ 2011، ويتهم سوريون وجماعات بمجال حقوق الإنسان نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد ووالده حافظ، الذي سبقه في الرئاسة وتوفي عام 2000، بارتكاب عمليات قتل واسعة النطاق خارج نطاق القانون، تشمل وقائع إعدام جماعي داخل نظام السجون السيئة السمعة في سوريا.

من ناحية أخرى ألقت إدارة العمليات العسكرية ووزارة الداخلية في الإدارة المؤقتة في سوريا، أمس السبت، القبض على عدد من «فلول نظام الأسد»، وعدد من المشتبه بهم في منطقة ستمرخو جنوب محافظة اللاذقية بشمال غرب البلاد.

وأشارت وكالة الأنباء السورية «سانا» إلى مصادرة كميات من الأسلحة والذخائر، خلال عمليات التمشيط التي لا تزال مستمرة بالمنطقة.

وبدأت إدارة العمليات العسكرية ووزارة الداخلية، صباح أمس السبت، عملية تمشيط واسعة جنوب اللاذقية لإعادة الأمن والاستقرار للأهالي. ووفق الوكالة، جاء ذلك بعد بلاغات من الأهالي بوجود عناصر تتبع لفلول «نظام الأسد».

وكانت إدارة العمليات العسكرية أطلقت، الخميس، حملة أمنية واسعة في مناطق قدسيا، الهامة، جبل الورد، وحي الورود بريف دمشق، بهدف تمشيط المنطقة من السلاح غير الشرعي وضبط العناصر المثيرة للشغب ومنع تكرار حوادث الانفلات الأمني في هذه المناطق.

وقبل ذلك، اندلعت اشتباكات بين قوات العمليات العسكرية في سوريا من جهة، وعناصر من النظام السابق وتجار المخدرات من جهة أخرى، في منطقة الميادين بريف دير الزور، وذلك في آخر تطورات المشهد السوري.

وذكرت تقارير سورية أن الأمن العام التابع للعمليات العسكرية دفع بمزيد من القوات إلى المنطقة.

وتعد منطقة الميادين في ريف دير الزور من أهم المناطق التي كانت تتمركز فيها ميليشيات تابعة لإيران.

من جهتها، أعلنت إدارة العمليات العسكرية في سوريا إرسال تعزيزات كبيرة إلى ريف حمص لملاحقة عناصر نظام الأسد.

ورصدت كاميرا «العربية» و«الحدث» عمليات تمشيط في ريف حمص الغربي لملاحقة عناصر النظام السابق والبحث عن سجون سرية.

هذا ودخلت كاميرا «العربية» و«الحدث» كتيبة العباسيين في حمص، حيث سُمع دويُ انفجار ضخم. وقال قائد شرطة حمص إن الانفجارات كانت منسقة وقام بها عناصر النظام السابق.

وبحسب شهود عيان، تبين أن الانفجار ناجم عن مخلفات عسكرية، مشيرين إلى أن القاعدة تضم رؤوسا حربية ومواد كيماوية خطيرة.

وفي دمشق، نظم عناصر من إدارة العمليات العسكرية في سوريا عرضا في الشوارع، وظهر عدد كبير من المسلحين يجوبون الشوارع انطلاقا من ساحة الأمويين.

يأتي ذلك فيما قال المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، غير بيدرسون في جلسة مغلقة بمجلس الأمن، إن التصعيد في عدد من المناطق السورية أمر مثير للقلق.

وشدد بيدرسون على ضرورة «استعادة سيادة سوريا ووحدتها وسلامتها ووقف جميع أعمال العنف».

وأضاف: «يجب أن يكون الانتقال السياسي بيد سورية مع ضمان الحكم الموثوق وغير الطائفي والإصلاح الدستوري والانتخابات النزيهة ومشاركة المرأة».

وفي تطور ميداني آخر، قال قائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، إن قوات «قسد» مستعدة للاندماج في الجيش السوري الجديد، لكن بعد الاتفاق على صيغة مناسبة عبر التفاوض.

وشدد عبدي على ضرورة أن تبقى سوريا بلداً موحداً، لكن تحديد شكل نظامها السياسي متروك لإرادة الشعب السوري والنقاشات الدستورية.

وحذر عبدي مما وصفها بالكارثة التي تهدد مدينة عين العرب مع استمرار التحشيد العسكري التركي، مضيفا أن «قسد» اقترحت على أنقرة منطقة منزوعة السلاح، لكنها لا تستجيب حتى الآن.

وعلى صعيد سياسي، أكد مصدر روسي لوكالة «تاس» أن السلطات السورية الجديدة لا تعتزم إنهاء العمل بالاتفاقيات التي بموجبها تَستخدم روسيا القواعد العسكرية في محافظتي اللاذقية وطرطوس في المستقبل المنظور.

وبحسب المصدر، يجري الطرفان مباحثات بشأن عدد مجموعة القوات الروسية أيضا التي ستبقى في سوريا كذلك.

الجيش السوداني يعلن قتل 25 متمرداً في مدينة الفاشر

من الفاشر في دارفور

«وكالات» : أعلن الجيش السوداني أمس السبت أن قواته قتلت 25 متمردا في مدينة الفاشر بولاية شمال دارفور في غرب البلاد.

وقالت القوات المسلحة السودانية، في بيان نشرته على صفحتها بموقع فيسبوك أمس: «دمرت قواتنا المسلحة والقوة المشتركة والمستنفرين مسنودة بالمدفعية سبعة مركبات قتالية من بينها عربة مصفحة وصرصر ومدرعة (بي تي آر) وقتلت 25 متمردا».

وأضافت في تقرير عن أحداث الجمعة في محور ولاية شمال دارفور – الفاشر، إن «مدينة الفاشر شهدت هدوءا كبيرا مع استقرار الأوضاع ومع روح معنوية كبيرة للقوات وتضامنهم من أجل حماية الأرض و توفير الحماية للمدنيين» .

وأوضحت أنه «نتيجة للهزائم المتكررة وعدم صرف المرتبات ومطالبة البعض بالانسحاب نشبت اشتباكات بين متمردي المليشيا بالذخيرة فنتج جراء ذلك هلاك 14 منهم وجرح آخرين» .

يذكر أن السودان يشهد صراعا على السلطة بين عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة السوداني وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو حميدتي منذ أبريل عام 2023. تسبب في أزمة إنسانية ونزوح للسودانيين داخل البلاد وخارجها.

من ناحية أخرى أفاد متطوعون محليون بأن المدنيين في منطقة محاصرة جنوب العاصمة السودانية تلقوا أول شحنة مساعدات هذا الأسبوع منذ بدء النزاع قبل عشرين شهرا.

ومنذ أبريل 2023 تدور حرب بين الجيش بقيادة عبدالفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة نائبه السابق محمد حمدان دقلو في السودان، وقد أدى القتال إلى مقتل عشرات الآلاف ونزوح أكثر من 11 مليون شخص.

والجمعة، قالت غرفة الاستجابة للطوارئ، وهي جزء من شبكة متطوعين تنسق المساعدات في الخطوط الأمامية في جميع أنحاء السودان، إن 28 شاحنة وصلت إلى منطقة جبل أولياء، جنوب الخرطوم مباشرة.

وضمت القافلة 22 شاحنة تحمل أغذية من برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة وشاحنة واحدة من منظمتي أطباء بلا حدود وكير وخمس شاحنات محملة بالأدوية من وكالة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف».

وبحسب كل من المجموعة المحلية و«اليونيسف» فإن الإمدادات ستساعد في تلبية «الاحتياجات الصحية والغذائية العاجلة لنحو 200 ألف طفل وأسرة».

وجبل أولياء هو إحدى المناطق العديدة في السودان التي تواجه مجاعة جماعية بعد أن قطعت الأطراف المتحاربة طرق الوصول إليها.

وقال ممثل «اليونيسف» في السودان شيلدون يت: «انقطع الوصول إلى المنطقة بشكل أساسي بسبب ديناميات الصراع»، مضيفا أن إيصال المساعدات استغرق ثلاثة أشهر من المحادثات.

وتابع لوكالة «فرانس برس»: «تم احتجاز الشاحنات أكثر من مرة، وكان السائقون مترددين بشكل مفهوم نظرا للمخاطر التي تنطوي عليها» العملية.

ولم يتمكن الخبراء من إصدار إعلان رسمي عن المجاعة في الخرطوم بسبب العجز عن ايصال المساعدات.

وتتفشى المجاعة في خمس مناطق على الأقل في السودان، بحسب ما أفاد تقرير مدعوم من الأمم المتحدة هذا الأسبوع.

وأظهر التقرير أن انعدام الأمن الغذائي بلغ مستويات أسوأ مما كان متوقعاً، ومن المتوقع في الفترة ما بين ديسمبر 2024 ومايو 2025 أن يواجه 24.6 مليون شخص مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، أي المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أو أعلى من ذلك.

وافاد برنامج الأغذية العالمي بأن بعض المناطق التي تشهد «نزاعا شديدا»، بما فيها بعض أنحاء الخرطوم وولاية الجزيرة وسط البلاد، قد «تكون تعاني من ظروف مجاعة»، إلا أن عدم توافر البيانات الرسمية حال دون تصنيفها رسميا على هذا النحو.

إصابات بانفجار أمام مستشفى في أفغانستان

تواجه السلطات الأفغانية تحديات أمنية في أرجاء البلاد

«وكالات» : أعلنت الشرطة الأفغانية إصابة 4 مدنيين جراء انفجار بالقرب من مستشفى في العاصمة كابل، من دون أن تعلن أي جهة على الفور مسؤوليتها عنه.

وقال المتحدث باسم شرطة كابل خالد زدران إن انفجارا وقع أمس السبت على الطريق أمام مستشفى الشيخ زايد في العاصمة الأفغانية، أدى لإصابة 4 مدنيين بجروح طفيفة.

وأضاف المتحدث أن قوات الأمن وصلت إلى موقع الانفجار وبدأت التحقيق في الحادث، وأنه تم نقل المصابين إلى المستشفى لتلقي العلاج.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن سكان في كابل قولهم إن الانفجار كان كبيرا وسمع دويه في أرجاء العاصمة.

وشهدت أفغانستان في الآونة الأخيرة عدة هجمات استهدفت مواطنين وقوات أمن.

ففي سبتمبر الماضي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن هجوم انتحاري خلّف 6 قتلى و13 جريحا أمام مكاتب النيابة العامة في كابل.

كما أعلن التنظيم خلال الشهر نفسه مسؤوليته عن هجوم آخر وسط البلاد خلف 15 قتيلا و6 مصابين.

السنغال تعلن إغلاق جميع القواعد العسكرية الأجنبية

«وكالات» : أعلنت السنغال إغلاق جميع القواعد العسكرية الأجنبية، دون تحديد جدول زمني لخروج القوات الأجنبية.

وأعلن رئيس الوزراء عثمان سونكو، هذا القرار، الجمعة، خلال بيان للسياسة العامة أمام الجمعية الوطنية.

وقال سونكو إن «رئيس الجمهورية قرر إغلاق جميع القواعد العسكرية الأجنبية في المستقبل القريب».

وكان الرئيس باسيرو ديوماي فايي قد أعرب، الشهر الماضي، عن رغبته في إغلاق القواعد الفرنسية في السنغال.

وقال الرئيس السنغالي في مقابلة نادرة مع وسائل الإعلام، إن «السنغال بلد مستقل، ودولة ذات سيادة، والسيادة لا تسمح بوجود قواعد عسكرية أجنبية».

ويبدو أن هذا القرار بإغلاق القواعد يستهدف فرنسا بصفة أساسية.

ويذكر أن فرنسا، وهي قوة استعمارية سابقة في معظم أنحاء أفريقيا، قد واجهت معارضة من جانب بعض القادة الأفارقة بسبب ما يتردد أنه نهجها المهين والقاسي تجاه القارة.

وقد غادرت القوات الفرنسية بالفعل مالي وبوركينا فاسو والنيجر، وبدأت هذا الشهر عملية الخروج من تشاد بعد عقود من التعاون العسكري.

اتهامات للرئيس الكوري المعزول بالموافقة على إطلاق النار أثناء الأحكام العرفية

رئيس كوريا الجنوبية المعزول

«وكالات» : سمح الرئيس الكوري الجنوبي المعزول، يون سوك يول، للجيش والقوات الأمنية بإطلاق النار إذا لزم الأمر لدخول مبنى البرلمان أثناء محاولته الفاشلة لفرض الأحكام العرفية، بحسب تقرير للمدّعين اطلعت عليه وكالة فرانس برس، السبت.

ووفق ملخص من عشر صفحات لتقرير الاتهام الذي قدمته النيابة العامة بحق وزير الدفاع السابق، كيم يونغ هيون، وأرسل إلى وسائل الإعلام، تعهّد يون في الثالث من ديسمبر بإعلان الأحكام العرفية 3 مرات إذا لزم الأمر.

وجرى توقيف وزير الدفاع السابق على خلفية دوره في فرض الأحكام العرفية.

ويخضع يون، الذي عزلته الجمعية الوطنية من منصبه في 14 كانون الأول/ديسمبر، للتحقيق بسبب سعيه لإلغاء الحكم المدني وفرض الأحكام العرفية. وتسببت المحاولة التي تراجع عنها بعد ساعات، باضطرابات وأزمة سياسية لم تعرفها سيول منذ عقود.

ونفى محامي الرئيس المعزول، يون كاب كيون، تقرير الادعاء. وقال إنه «رواية من جانب واحد لا تتوافق مع الظروف الموضوعية ولا المنطق السليم».

وأعلن يون فرض الأحكام العرفية في الثالث من ديسمبر. وبينما كان النواب يهرعون إلى البرلمان للتصويت ضد الإعلان، اقتحمت قوات مسلحة المبنى، وتسلقت الأسوار وحطمت النوافذ في عملية استخدمت خلالها المروحيات.

وفقا لتقرير لائحة الاتهام التي قدمتها النيابة، قال يون لمسؤول قيادة دفاع العاصمة، لي جين وو، إن في إمكان القوات العسكرية أن تطلق النار إذا لزم الأمر لدخول الجمعية الوطنية.

وبحسب التقرير، فإن يون أبلغ لي: «لم تدخلوا بعد؟ ماذا تفعلون؟ قوموا بتحطيم الباب واسحبوهم للخارج، حتى لو كان ذلك يعني إطلاق النار».

وزعم أن يون طلب من رئيس قيادة مكافحة التجسس الدفاعية الجنرال، كواك جونغ كيون، «الدخول بسرعة» إلى الجمعية الوطنية في ظل عدم اكتمال النصاب القانوني لرفع الأحكام العرفية.

ونقل التقرير عن يون قوله: «ادخلوا بسرعة إلى الجمعية الوطنية، وأخرجوا الأشخاص الموجودين داخل الغرفة، وحطموا الأبواب بفأس إذا لزم الأمر، واسحبوا الجميع للخارج».

وبعدما دخل مشرّعون البرلمان وصوتوا بإجماع 190 نائبا لإبطال إعلان يون في الساعات الأولى من الرابع من ديسمبر بالتوقيت المحلي، يفيد التقرير أن يون قال لمسؤول قيادة دفاع العاصمة: «حتى لو تم رفعه، يمكنني إعلان الأحكام العرفية مرة ثانية أو ثالثة، لذا واصل ما تقوم به».

وتضمن التقرير صورا عن رسائل تبادلها مسؤولون عسكريون كبار يوم إعلان الأحكام العرفية، وتحدث عن أدلة تشير إلى أن يون كان يبحث هذا الإعلان معهم منذ مطلع مارس الماضي.

وأتى إعلان الأحكام العرفية بعد خلاف بشأن الميزانية بين يون والمعارضة. وبعدها بأيام، قدم يون «اعتذاره الصادق» عن محاولته فرض الأحكام العرفية، لكنه امتنع عن الاستقالة.

السبت، أكد النائب عن الحزب الديموقراطي المعارض كانغ سون وو في بيان أن «الادعاء كشف الحقيقة البشعة التي لا يمكن إنكارها حول يون سوك يول، الزعيم الخائن». وأضاف «يجب اعتقاله على الفور».

ويواجه يون يوك سول تحقيقا جنائيا بتهمة «التمرّد»، وهي جريمة يمكن لعقوبتها أن تصل الى الإعدام. ومنع الرئيس المعزول من مغادرة البلاد، بينما تم توقيف عدد من المسؤولين.

وفي 14 ديسمبر، صوّت البرلمان على عزل يون، وتم تعليق عمله. لكن يتوجب أن تصادق المحكمة الدستورية على ذلك في غضون ستة أشهر.

وعقدت المحكمة الدستورية في كوريا الجنوبية أول جلسة استماع تمهيدية لها بشأن هذه القضية الجمعة، بحضور الفريق القانوني للرئيس المعزول.

وفي اليوم عينه، عزل البرلمان رئيس الجمهورية بالوكالة هان داك-سو في فصل جديد من الأزمة السياسية.

وتأخذ المعارضة على هان رفضه تعيين ثلاثة قضاة من أصل تسعة في المحكمة التي ينبغي أن تتخذ قرارها بشأن عزل يون بغالبية الثلثين.

وفي حال عدم تعيين قضاة في المقاعد الثلاثة الشاغرة قبل نهاية الإجراءات، على القضاة الستة في المحكمة أن يتخذوا القرار بالإجماع حول عزل يون نهائيا من الرئاسة. وإذا صوّت قاض واحد من الستة ضد قرار العزل سيتولى يون مهامه الرئاسية مجددا.

ونزل الآلاف من مناصري الرئيس المعزول والمعارضة الى شوارع وسط سيول السبت.

وقال داني كو (31 عاما) المناصر للرئيس إن «الأحكام العرفية كانت قانونية، والرئيس يون قام بذلك في مواجهة تمرّد المعارضة».

وعلى مقربة من هذا التحرك، تجمع مؤيدون للمعارضة حاملين لافتات كتب فيها «قائد جديد لسنة جديدة»، و«أوقفوا يون سوك يول».